أقلام متّحدة

حريّة ــ سلام ــ عدالة

العدد 20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

15 فبراير 2021 | سكرتير التحرير (المؤقت): إبراهيم سليمان | نصف شهرية

الحكومة الثانية .. إن نجحت في معاش الناس والعدالة والسلام قد تعبر

د . عبد الله حمدوك ـ رئيس الوزراء

المؤسسون: * إبراهيم سليمان * إسماعيل عبد الله * عصادم الدين الحاج * محمد الربيع * محمد سليمان * حسن فضل

العدد

20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

أقلام متّحدة

حريّة ــ سلام ــ عدالة

تحديات حكومة شركاء الفترة الإنتقالية.

بقلم: د . عبد المجيد ابو ماجدة

التشكيل الوزاري .. مطبات العبور وآمال الانتصار

بقلم: إسماعيل عبد اللّه

حيكومات تجي وحيكومات تغور

بقلم: عصام الحاج (ماندیلا)

حكومة حمدوك الجديدة التحديات وفرص العبور

بقلم: حسن فضل

الوزارة الجديدة وتحديات العبور

بقلم: محمد الربيع

رئيس الوزراء أرضى القوى السياسية .. فهل يرضي الشارع الثوري؟

بقلم: إبراهيم سليمان

أقلام متّحدة

حريّة — سلام — عدالة

العدد 20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

تحديات حكومة شركاء الفترة الإنتقالية. بقلم: د . عبدالمجيد أبوماجدة*

صهيل الخيل

شهدت فترة تكوين الحكومة الانتقالية مخاضا عسيرا في دهاليز القصر الجمهوري ومجلس الوزراء فانجبت حكومة طابعها الغالب والأعم حكومة (محاصصات) وليست حكومة كفاءات أو ما اصطلح لها حكومة (تكنوقراط) **و لكنها اخذت الطابع الشرعي بعد إنضمام شركاء جدد من حركات الكفاح المسلح فاعطاها مسحة يغلب عليها ان تكون اقرب للحكومة (التوافقية).**

سبق ذلك تشكيل مجلس شركاء الحكم بعد توقيع إتفاقية جوبا للسلام وانضمام حركات الكفاح المسلح الى الحكم والذي شاب تشكيله كذلك موجة من الجدل الكثيف ولم تمر فترة تشكيل مجلس الشركاء بالسهل فقد مرّ تشكيله الاول بلغط وجدل كثيف وكان التشكيل الاول اعطى مجلس الشركاء صلاحيات واسعة النطاق الامر الذي رفضته قوى الحرية والتغيير جملة وتفصيلا واثار حفيظتها وغضبها وارجع تشكيله مرة أخرى **ويجد ان الشريك صاحب الحظوة الكبرى في الحكومة الإنتقالية الاولى وهو الحزب الشيوعي رفض تشكيل مجلس الشركاء بهذه الطريقة وأخرج اكثر من بيان في هذا الشان .**

فقد ظل الحزب الشيوعي طيلة السنة والنصف الماضية من عمر الحكومة الإنتقالية الاولى هو الحزب الحاكم والمعارض في (آن وحد) وظلت مواقفه متارجحة بل شكل خميرة (عكننة) لحكومة دكتور عبدالله حمدوك الاولى.

يرأي خبراء ومختصون في الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية السودانية يرون بان هناك تحديات كبيرة وكثيرة تواجه شركاء الحكم الإنتقالي في السودان اليوم، **اولها الازمة الاقتصادية الخانقة ولا تلوح في الافق الحل الجذري لها وكذلك السيولة الامنية التي وآجهت الحكومة الانتقالية الجديدة من اول يوم لميلادها** بحيث قابل ميلادها إحتجاجات شعبية عارمة في اغلب ولايات السودان ذات الكثافة السكانية العالية تخللت هذا الاحتجاجات تخريب الكثير من الممتلكات العامة والخاصة وبعض مؤسسات ودواوين الحكومة إضافة لوجود الرمال السياسية المتحركة والتوتر الامني في الحدود الشرقية بين السودان واثيوبيا **إضافة للهبوط الإضطراري للجنيه السوداني امام العملات الاجنبية الاخرى والارتفاع الجنوني للسلع والمواد الغذائية امام الضعف البين للمواطن السوداني الذي لا يمتلك من المال ما يسد به إحتياجاته اليومية.**

حتى الآن لا توجد خطة إسعافية للحكومة الانتقالية الجديدة لتجابه بها هذه

الاوضاع الغاية في الصعوبة وكذلك لا تمتلك الحكومة الانتقالية الوليدة (عصا) موسى لتلوح بها (وتهش) بها حتى تتلى لها الحلول الآنية التي تساعدها في كبح جماح كل هذه القضايا الاساسية و(عقابيلها) **كلما ذكر لا يؤكد على وجه الدقة بان تستطيع الحكومة الانتقالية الجديدة مجابهة كل هذه المسائل والقضايا** السودانية المتشعبة كما انها لا تمتلك رؤية او خطة إستراتيجية تحل بها كل هذه المشاكل التي تجابهها.

يؤكد الخبراء كذلك بانّ هناك ملفات كثيرة وشائكة في إنتظار الحكومة الانتقالية الجديدة **من ضمنها ملف الحرب والسلام لان هناك مازالت حركات وجماعات لم تجنح للسلام وهي قد تسبب كذلك عقبات كؤودة تهدد عملية السلام برمتها.**

الحكومة الإنتقالية الجديدة مطلوب منها وضع التدابير اللازمة والخطط الإقتصادية والبرامج الاسعافية حتى تخرج من هذه الاوضاع المزرية التي تهدد بقائها في ظل هذه الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية المعقدة.

إنّ الحكومة الانتقالية الجديدة لو ارادت ان تسيطر على الاوضاع الاقتصادية وتحارب جشع تجار العملة والمضاربين بها عليها ان تقوم بتغيير العملة السودانية بعملة جديدة تحدد بذلك سقفا زمنيا لتجمع الفئات القديمة من العملات المتداولة في ظرف لا يتجاوز الشهر وهي بذلك قد تكون وضعت يدها على كل مفاصل الاقتصاد حتى يتسنى لها العبور بفترة سنيي حكمها بنجاح وتكون عبرت بالشعب السوداني الى فترة الإنتخابات بعد إنقضاء اجلها المحدد بثلاثة اعوام قادمة

AbdulmajeedAboh@gmail.com

كاتب وباحث سوداني

العدد

20

أقلام متّحدة

حريّة ــ سلام ــ عدالة

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

التشكيل الوزاري .. مطبات العبور وآمال الانتصار.

بقلم: إسماعيل عبدالله

اما وقد استكملت تشكيلات الهيكل الوزراي يكون تمام الانتقال من مرحلة المغالطات المستهلكة للزمن، الى حقيقة وجود حكومة يمكن للناس ان يسألوها ويحاسبوها، وهذا بحد ذاته تقدم وتحرك من محطة الجدال البيزنطي الى مواجهة الشارع المنتظر نتاج ثمار زرع ثورته، **والملاحظ في تركيبة مجلس الوزراء هذه انها قبلت بالمحاصصة السياسية نهاراً جهاراً دون مراعاة للحديث المسجّل والموثّق لقيادات نفس الاحزاب في ساحة الاعتصام،** والعهود المنقوضة من قبل هذه النخبة وتلك الصفوة الحزبية النائلة لنصيبها من الاستوزار، برمي كل تعهداتها الرافضة للمشاركة في كابينة الانتقال الا بعد انقضاء اجل الاستحقاق الدستوري، وكثيرون ممن عاهدوا شعبهم بعدم الدخول في مؤسستي الانتقال التنفيذية والسيادية رأيناهم يوم امس يتقلدون الحقائب، متناسين الوعد الذي قطعوه بترك عجلة القيادة لايدي الكفاءات غير الحزبية والتكنوقراط، معيدين للناخب الايام الخوالي للديمقراطيات الهشة التي فرّطت في هيبة الدولة وساهمت في ترهل فترات الحكم المدني ذي النفس القصير، ومهّدوا الطريق لجنرالات الجيش كي يسطوا على سلطة الشعب. **الشارع السوداني اصيب باحباط كبير قبيل وبعيد إعلان حكومته الجديدة، وذلك لامر بائن هو بروز صراع اليسار واليمين مرة اخرى بين شركاء الانتقال، وبصورة ادق ظهر الشقاق الازلي بين الاسلاميين والشيوعيين حول الوزارة المعنية بالمال،** وبان بصورة اوضح في الضربة الاستباقية التي وجهها رئيس الوزراء لوزير المالية الجديد بانشاء الشركة القابضة، وتلا ذلك التصريحات غير الموفقة لوزير المال الجديد امام حضور جمع غفير من اتباع حركته الناشدة لتحقيق العدالة، فتحدث عن مشروعه السياسي من منبر الوزارة التنفيذية التي يمثلها الشعب السوداني، والتي لا يجب ان تكون ميدان للحشد السياسي كما كان يفعل البائدون، **فحديث وزير المالية عن طموحه السياسي المشروع يجب ان يكون من منبر دار حزبه،** ومن (تحليطات) الوزير الجديد ايضا القول بأن قبولهم بوزارة المال يهدف الى ضمان الوفاء بمستحقات السلام المادية، مهملاً للواجب الوطني الكبير والدور القومي لهذا المنصب المنوط به حل المعضلة المعيشية التي قهرت جميع المواطنين السودانيين، **هذه مؤشرات لما يحدث من تشاكس متوقع بين مكونات الانتقال، وهو بالضرورة تشاكس يميني يساري يعيد الناس الى التاريخ المأزوم لحكومات ائتلاف الضدين وتحالف النقيضين وشراكة الذئب والحمل.** الفوضى المنتشرة في الولايات وعمليات نهب الاسواق وحرقها اتى متزامناً مع ميلاد السلطة التنفيذية الانتقالية الجديدة، واشارت الاصابع باتجاه رموز النظام البائد واتهامهم بتاجيج نار الفتنة بين القبائل، ما ادى الى اعتقال قيادات تابعة لحزب المؤتمر الوطني المحلول، **هذا التطور الخطير في الاحداث ايضاً يدل على ان شهر عسل الحكام الجدد لن يستمر طويلا،** وان مشروع رئيس الوزراء للعبور والانتصار سيصطدم بعقبات اولها التراخي وعدم استئصال شأفة كادر الحزب المحلول، المستغل لمناخ الحريات الممهور بدماء الشهداء الابرار والمستهتر ببيروقراطية العدالة الزاحفة سلحفائياً، هذا الكادر (المبرطع) اذا لم يحسم ويلجم سيحقق الهدف المرسوم له بتنفيذ استراتيجية الانفراط الامني الواسع النطاق، وهو المبتغى الاخير للجماعة الهالكة المتحسرة على زوال نعيم السلطان من بين يديها، **ما يجري من قبل القوى المضادة للثورة جاء كرد فعل للبطء المصاحب لاجراءات محاكمة رموز الحزب المحلول، ولعدم تعاون السلطة السيادية مع لجنة ازالة التمكين** وتمظهر ذلك في استقالة رئيسها العضو السيادي البارز الممثل للمكون العسكري، ان المطبات المعترضة عبور المركب الحمدوكي الميمون تتمثل في وجود بقايا جذع شجرة (الحزب القائد للوطن الرائد...!!)، ومتى ما تم اجتثاث هذا الوتد المكين استشعر الوطن العافية. الحل في البل، **الحل في محاكمة العسكريين الضالعين في انقلاب يونيو بقانون القوات المسلحة بعد ايداعهم اقفاص اتهام المحاكم العسكرية، والاسراع في محاكمة المدنيين الضالعين في ارتكاب جرائم القتل والاختلاسات المالية،** والبت في هذه الجرائم لا يستحق كل هذا الوقت المهدور لأن البرنامج الذي بثته قناة العربية والحاوي لمحاضر اجتماعات الفاعلين للحزب (المبلول) كفيل باكمال عمليات البل وبالقانون، ذلك التوثيق يعتبر اصدق الادلة في اثبات الجرائم التي اعترف فيها كبيرهم بانها طالت الرفاق، حتى بكى من هول الفجيعة الابن المدلل للعرّاب (د.أمين) استعطافاً لكهنة المعبد، واستجداءً لهم لعدم ذهابهم بعيداً في سفك دماء رفاقهم، ذلك التوثيق يختصر الوقت لقضاة المحكمة في الوصول الى النطق النهائي بالاحكام الواضعة حداً لتلك المهزلة الكبرى. **الحل في الحل، حل جميع مؤسسات وجمعيات ومنظمات النظام البائد، الأمن الشعبي والدفاع الشعبي والمنظمات الكرتونية الممارسة لفقه التقية سراً والمخرّبة للأسواق علناً، والحذر ثم الحذر من الوقوع في ادمان ممارسة ثقافة الازدواج المؤسساتي، والعمل على الوحدة الادارية للمؤسسات المالية** التي تنتهي برئاسة وزير المالية، وتوحيد وحدات الأمن الداخلي ليكون المسؤول الأول عنها وزير الداخلية، وهكذا دواليك، مادخل الازدواج في فن الادارة الا شانه وما جمع الاتحاد الوحدات الادارية تحت راية واحدة الا زانها، فازدواج السلطات يهدر الجهد ويمحق الانتاج ويكرّس للمحسوبية والاستقطاب الشللي والسلوك القطيعي.

اسماعيل عبد الله

Ismeel1@hotmail.com

أقلام متّحدة

حريّة — سلام — عدالة

العدد 20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

حيكومات تجي وحيكومات تغور. بقلم: عصام الحاج

عبرت الشعوب السودانية قاطبة منذ خروج المستعمر الإنجليزي عن تطلعاتها وآمالها في بناء دولة مدنية قائمة على أسس الحرية، العدالة والمساواة، ولكن ظلت تصطدم تلك التطلعات على الدوام بطموحات مؤسسة المركز العسكرية والتي تشكلت بعد أن دفعت بها للحياة السياسية **النخب الفاشلة التي تصدت لحكم الدولة السودانية عقب خروج الإنجليز، لتغدو الآلة التي تفتك بالشعوب السودانية وتسومها العذاب والموت خاصة في الهامش خدمة لمصالح تلك الطبقة من النخب.**

لقد توجت نضالات الشعوب السودانية وتضحياتها من أجل تحقيق الدولة المدنية بقيام ثورتين جماهيريتين تحملان وتحلمان بتحقيق جميع شعاراتهما، ولكن لم تكن الحكومات الإنتقالية المدنية التي عقبت بمستوى الطموح والتحديات، إذ فشلت في تحقيق الشعارات والأهداف التي صدحت بها الحناجر، الأمر الذي تسبب في ضياع تلك الثورتين وقيام أنظمة عسكرية ديكتاتورية عرفت بالأسوأ في زمانها.

أدى تراكم فشل النخب السياسية في إدارة الدولة السودانية خاصة الدولتين المدنيتين اللتين ولدتا عقب كل إنتفاضة، إلى تسلل حركات الإسلام السياسي مدعومة بحركات الإرهاب العالمي والطبقات الطفيلية إلى مؤسسة المركز العسكرية، لتنتهي في خاتمة المطاف إلى سدة الحكم، حيث سامت الشعوب السودانية كل صنوف القهر، العذاب والموت الزؤام.

لم تلن أو توهن عزيمة الشعوب السودانية في مواجهة آلة الموت المجاني الذي ظلت توزعه قوات تلك المؤسسة تارة بإسم الله سبحانه وتعالى، وأخرى بإسم بسط هيبة الدولة والتي تم إختزالها في ثقافة ودين أحاديين برغم تعددها الإثني والثقافي، فخرج الهامش مقاتلا لها في ثورات مسلحة عملت على إضعاف وضعضعة مؤسسة المركز العسكرية ليتم إسقاط تلك الطغمة الحاكمة في 19 ديسمبر 2018.

عجزت الحكومة المدنية السابقة التي تم تكوينها كسابقتيها في إنزال شعارات الثورة وأهدافها، وبالرغم من تعبير الشعوب السودانية عن تأييدها لها عبر المسيرات المليونية المتعددة، **إلا أنها فشلت في إحراز أي تقدم في أي من الملفات الموكولة إليها، الأمر الذي أفقدها ذلك التأييد الواسع الذي حظيت به**، كما و قد بلغ التردي والوهن مستويات أقلقت دول الجوار، الإقليم و المجتمع الدولي.

مثلت إتفاقية جوبا للسلام طوق نجاة للحكومة الإنتقالية السابقة للنفاذ من غضبة الشعوب السودانية، حيث أعيد تشكيل الحكومة الإنتقالية تأسيسا على تلك الإتفاقية ليخرج من رحمها حكومة قومية تحمل كل معالم السودان، **فأسيمها المشترك الأعظم انها حكومة سلام يعول عليها كثيرا في تنفيذ شعارات الثورة من حرية، سلام وعدالة وصولا لمقومات الحياة الكريمة للشعوب السودانية**، هذا ولقد

عملت إتفاقية جوبا للسلام أيضا على توسيع القاعدة الداعمة والحاضنة للحكومة نتيجة لتمثيل شركاء الإتفاقية بها، الأمر الذي سيزيد من فرص نجاحها، خاصة إذا أدركت المطلوبات والآمال المعقودة عليها، وكل ذلك دون تجاوز أو إغفال الصعوبات والتحديات والتي يتمثل بعضها في قيادة التحول الديمقراطي عبر تجذير مؤسسات الحكم المدني وسيادة دولة القانون التي أدى غيابها لإنفراط عقد الأمن، **كما ويظل من الخطأ أن تكون محاولة إستعادة ذلك بالإمعان في تغييب دولة القانون عبر الإصرار على ممارسة الإعتقال التعسفي المبني على الإنتماء السياسي وليس توافر أدلة وبينات على إرتكاب جرم، وعوضا عن ذلك يتوجب على** الحكومة الإنتقالية ضمان حقوق حرية التعبير للشعوب السودانية عبر قيادتها وإرشادها لإستخراج تصاريح وأذونات لتحديد مسارات وممرات التظاهرات لتوفير الحماية والأمن لها.

تتمتع هذه الحكومة وفقا لتشكيلها المعلن بالبعد عن دوائر الإستقطاب الجهوي أو الإثني، مما يوفر لها فرصة إدارة الدولة وممارسة السلطة على اساس سلوك قومي، ربما يمكنها في إحدى مراحلها من إعادة الإنتاج والتوازن الإقتصادي بما يدعم فرص عبورها بالوطن إلى بر الأمان.

روما في 14/ 02 / 2021

أقلام متّحدة
حريّة ــ سلام ــ عدالة
العدد
20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

برنامج حكومة شركاء الإنتقالية

"قال خالد يوسف إن مجلس الوزراء الجديد احد ثمرات اتفاق سلام جوبا، وكشف عن خمسة أولويات ستعمل عليها الحكومة الجديدة على رأسها قضية رفع الضائقة المعيشية والإصلاح الاقتصادي.

وابان ان عملية استحقاقات سلام جوبا يمثل إحدى الأولويات أيضا، ثم إصلاح القطاع الأمني والعسكري فضلا عن العدالة مع تحقيق عدالة انتقالية شاملة لمصلحة كل السودانيين، قائلا إن قضايا الانتقال الديمقراطي يأتي في المرتبة الخامسة.

وأوضح أن الحكومة ستعمل على تكوين المفوضيات من أجل الوصول إلى الانتخابات الديمقراطية نهاية الفترة الانتقالية."

المصدر: سودان تربيون 10 فبراير 2021م

العدد

20

أقلام متّحدة

حريّة ــ سلام ــ عدالة

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

حكومة حمدوك الجديدة التحديات وفرص العبور. بقلم : حسن فضل

قوى الكفاح المسلح فشلت في امتحان

بعد شد وجذب وبعد طول انتظار أعلن الدكتور عبد الله حمدوك, تشكيلة حكومته الجديدة في الثامن من فبراير الجاري والتي أدت اليمين الدستورية الأربعاء 01فبراير 1202,معلنة بداية مرحلة جديدة لحكومة الثورة بنسختها الثانية والتي ورثت تركة ثقيلة من التحديات على المستوى الاقتصادي والأمني وازدياد نشاط فلول النظام البائد وسيولة امنية خطيرة في عدد من ولايات السودان المختلفة.

ان هذه الحكومة وعلى غير سابقاتها وعلى الرغم من انها تعتبر حكومة احزاب بامتياز الا انها مثلت جماع الطيف الجغرافي والمجتمعي للشعب السوداني، فضلا انها تعتبر حكومة السلام والتي كانت واحدة من شعارات ثورة ديسمبر المجيدة (حرية – سلام وعدالة) حيث ضمت قادة الكفاح المسلح الذين كان لهم القدح المعلى في اسقاط نظام البشير، وتعتبر مشاركة قوة الكفاح المسلحة مهمة كونها تعتبر تنفيذا لاتفاق السلام الذي وقع في جوبا عاصمة جنوب السودان، في اكتوبر من العام 0202م وتطبيقا لاهم مطلوبات استقرار اي بلد متنوع كالسودان لضمان مشاركة كل أبنائه في صنع القرار وفي بناء مستقبله.

وعلى الرغم من ان هذه الحكومة شكلت قاعدة عريضة من فسيفساء المكونات السودانية الا انها فشلت بشكل كبير في اشراك المرأة خاصة قوى الكفاح المسلحة وقوى الحرية التغيير بشكل كبير، باستثناء الحركة الشعبية والتي أرست اهم قيمة من قيم الثورة بان أسندت الحقيبة الوحيدة من نصيبها لواحدة من المناضلات اللائي اكتوين بنيران النظام البائد، ويعقد الشعب السوداني امال عراض على هذه الحكومة لإخراج البلاد من شبه الانهيار الذي يهدده ووقف التدهور المريع في العملة الوطنية والارتفاع الجنوني للأسعار والسيولة الأمنية في عدد من ولايات السودان و تنفيذ عملية السلام وتبعاته الاجتماعية والسياسية والتي تعتبر عملية إعادة النازحين واللاجئين في دول الجوار وتهيئة قرى العودة

بثينة دينار ــ وزيرة الحكم الإتحاي

وتحقيق العدالة من أكبر التحديات التي تواجه هذه الحكومة.

لم تكن مهمة الحكومة الجديدة سهلا خاصة في هذه المرحلة المفصلية التي يمر بها البلاد لكن تظل العزيمة التي لمسناها ولمسها كل متابع لتصريحات السادة الوزراء يجعل المواطن مطمئن لدرجة كبيرة ولعل ابرز تلك التصريحات للوزير الأول الدكتور عبد الله حمدوك والذي اكد في خطابه اثناء اداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية: الحكومة الجديدة تشكل أكبر تحالف سياسي في تاريخ السودان ونحن جميعا مكلفون بإخراج السودان من تحدياته المعقدة، **يضاف الى ذلك تصريحات السيد وزير المالية الدكتور جبريل إبراهيم محمد والذي اكد انه لم يهدأ له بال حتى ينهي صفوف الخبز والبنزين**، ولعله قطع التزامه بإفادة مهمة خلال لقائه في برنامج البناء الوطني الذي يبثه تلفزيون السودان مساء السبت حيث اكد أن الصفوف ستنتهي وقريبا.

والاهم من ذلك كله والذي يعتبر قاعدة أساسية لنجاح الحكومة الجديدة هو البرنامج الذي سيوقع عليه جميع الوزراء والشركاء والذي يمثل برنامج الحكومة للفترة المقبلة وهذا مؤشر مهم **ولعل من ابرز أسباب اخفاق الحكومة السابقة انها لا تملك برنامجا وهذا ما أكده السيد رئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك اثناء زيارته الى الرياض السعودية.**

تحديات كبيرة وشائكة تواجه البلاد والحكومة الجديدة لكن أيضا هناك فرصة كبيرة لان تنجح الحكومة الجديدة بان تعيد الأمور الى نصابها بتوفير الحاجات الأساسية للمواطن وان تبسط الأمن والاستقرار في ربوع البلاد وهذا لا يتأتى الا بالعمل الدؤوب وبتطبيق القانون والنظام بشكل صارم، وان يخرج الوزراء الى الشارع وان يكونوا في الميدان للوقوف على المشكلات التي تحت اختصاصاتهم والتنسيق المحكم مع الوزارات المعنية بشكل كبير لتتكامل الأدوار لانجاح الفترة الانتقالية، **اعتقد هذه هي الفرصة الأخيرة لقوى الثورة وللقوى السياسية لان تثبت وفاءها للثور ودماء الثوار .**

ومضة واشادة مستحقة لوزير الداخلية وللشرطة في جنوب دارفور

التحية للشرطة في ولاية جنوب دارفور وهي ترسي أهم قيمة من قيم الثورة السودانية وتثبت شعار (الشرطة في خدمة الشعب) شعار لطالما نسمعه شعارا، لكن شرطة ولاية جنوب دارفور وفي حاضرتها نيالا تقدم مديرها، اللواء علي حسب الرسول اعتذارا لمواطني جنوب دارفور، على استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته قوات الشرطة لتفريق الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها مدينة نيالا خلال الأيام الماضية بل زاد سعادة اللواء علي حسب الرسول وأمد ان إنسان نيالا يستحق استنشاق العطور وليس البمبان. لكم العتبى حتى ترضوا)، **وانا أقول لسعادة اللواء علي حسب الرسول، وهذه هي السلوك والقيم الشرطية التي يستحقها الشعب السوداني.**

تحية فخر واشادة مستحقة للشرطة السودانية ولوزيرها الهمام الفريق أول عز الدين الشيخ الذي أكد من الأبيض حاضرة ولاية شمال كردفان والذي وصلها عقب الاحداث التخريبية المؤسفة التي شهدتها المدينة حيث لم يكتف الرجل بالتقارير لكنه أراد ان يقف بنفسه على الأوضاع **حيث اكد ان الشرطة حريصة على حماية المواطنين وممتلكاتهم من كافة التهديدات الامنية، مشيرا إلى أن حكومة الفترة الانتقالية عقدت العزم على الخروج بالبلاد إلى بر الأمان، خاصة بالنسبة للأزمة الاقتصادية، من خلال الخطط الطارئة التي تم وضعها.**

بقدر التحديات الجسيمة التي تمر بها البلاد الآن ان هذه الحكومة لديها فرصة لان يعبر بالسودان وشعبه لبر الأمان، **وهذا لا يتأتى الا بتفعيل واستنهاض القطاعات الحية من الشعب وابتدار مبادرات فاعلة تسهم استيعاب قدرات الشباب وامكانتهم والعمل على إعادة هيكلة الرسالة الاعلامية والمحتوى الموجه للشعب وتصميم برامج معنية ومرتبطة بالتنمية وأسباب الاستقرار ومعالجة كافة اشكال الشقاق خاصة** فيما يلي الصراعات القبلية والتي شهدها البلاد خلال الفترة الماضية سواء شرق السودان و دارفور وغيرها من بقاع السودان.

Hassn09vip@gmail.com

اقلام متحّدة

أقلام متّحدة

حريّة ـ سلام ـ عدالة

العدد

20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

وزراء حكومة شركاء الفترة الإنتقالية ـ فبراير 2021م

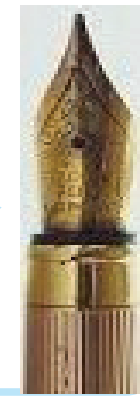

أقلام متّحدة

حريّة ــ سلام ــ عدالة

العدد 20

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

الوزارة الجديدة وتحديات العبور • بقلم: محمد الربيع

النـاسُ فـي محنٍ شـتّي وساستهم – لا يعلمـون وهذا أكبـر المحـنِ
وكل شيءٍ غـلا فـي سوقه ثمنـاً – إلّا إبن آدم أضحـي غير ذي ثمنِ
يـا آخـر الزمـن المنكـود يـا زمـن – مـاذا فعلـت بنـا يـا آخـر الزمـنِ
،،،،، خلف الله خالد ،،،

وأخيراً بعد شدٍ وجذبٍ وطول إنتظار تم الإعلان عن الوزارة الجديدة لحكومة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بعد شهورٍ وأسابيع من المناكفات والموازنات **ووسط فوضي عارمة في كل شيء في الساحة السودانية التي شهدت غياب الدولة عن مجمل الأحداث التي كادت أن تعصف بالوطن بعدما أصاب المواطن في مقتل من حيث إنعدام الأمن والأمان وكذلك السلع الضرورية لحياة المواطن (مواد غذائية، وقود) والتفلتات الأمنية لدرجة السطو المسلح**، في وضح النهار تحت بصر وسمع القوات النظامية المنوط بها حفظ أمن الوطن والمواطن، فبعد المجازر ضد المدنيين في كثيرٍ من المدن في

شرق البلاد وغربها وصلت ذروتها بمجزرة الجنينة المأساوية! جاءت المظاهرات المصحوبة بأعمال النهب والتخريب المنظم مما يعطي دليلاً بأن هناك أيدي خبيثة للفلول تحركها من خلف الستار لأن ثوار ديسمبر أعلنوها منذ البداية (سلمية، سلمية ضد الحرامية) ولم تمتد إياديهم الطاهرة لا للممتلكات العامة ولا الخاصة! رغم الرصاص المنهمر علي الرؤوس والصدور ظلّوا متماسكين في سلميتهم لأكثر من ستة شهور حتي ركّعوا الطاغوت وأسقطوا دولة الأبالسة الظالمين في صمود أسطوري سارت به الركبان وسوف يدرّس للأجيال.

إن من أكبر التحديات للوزارة الجديدة هي معاش الناس وأمنهم، فلابد من توفير الأمن الغذائي بأعجل ما تيسر وضبط حركة الأسواق وسعر العملة وضرورة تحكم البنك المركزي في سعر الصرف وبتر أيدي المتلاعبين والمضاربين وهم عناصر معروفة للأجهزة النظامية ومن الذي يقف خلفهم!! ثم يأتي ثانياً توفير الأمن وحسم المتفلتين الذين يروّعون حياة الآمنين والتعدي علي أرواح المدنيين الأبرياء وتدمير ممتلكاتهم **خاصة ونحن نبدأ في تنفيذ أهم مطالب السلام بتوفير الأمن وإسكات صوت الرصاص في المدن والقري والبوادي وكل مظاهر الحرب والإضطرابات الأمنية** وعلينا أن نتذكر دائماً قوله جلّ وعلا "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" وقال الفاروق عمر: " إن الله إستخلفنا علي عباده لنسدُّ جوعتهم ولنوفّر لهم حرفتهم، فإن لم نفعل فلا طاعة لنا عندهم"، من هنا ندرك أهمية توفير الأمن الغذائي والمجتمعي من الدولة للشعب بل هي من أوجب الواجبات لأي حكومة وإن عجزت عن توفيرهما فعليها أن ترحل لتفسح الطريق لمن يقوم بالمسئولية.

من جهة أخري فإن من التحديات التي واجهت الوزارة الأولي وخاصة وزارة المالية المناط بها توفير الأمن الغذائي والسيطرة علي عشوائية السوق وفوضي الصادرات والواردات هي وجود ما يسمي بشركات الجيش والتي تسيطر علي حوالي ٨٦٪ من حركة المال وهي لا تخضع لولاية وزارة المالية في وضعية غريبة وغامضة وتتحكم بالكثير من حركة الصادر والوارد ولا تساهم بأي حلول قومية لمشاكل المواطن وهي بلا شك تمثل أول إمتحان لوزير المالية الجديد دكتور جِبْريل إبراهيم لمعالجة هذا الخلل غير الطبيعي ثم من بعد ذلك التحكم في صادر الذهب وكل المعادن ثم تحديد سعر الصرف عن طريق ردع السماسرة والمتلاعبين الذين يعملون علي تخريب الإقتصاد من خلال تجفيف السوق من العملات الأجنبية بأي سعر مع إغراق السوق بالعملة المحلية وأغلبها مزورة! **وكذلك حسم فوضي التهريب خاصة الثروة الحيوانية والأهم من كل هذا لابد من الإسراع في تغيير العملة السودانية ..**

من الملفات الساخنة أيضاً الإسراع في حسم قضايا الفساد للنظام البائد وتفكيك دولة التمكين وهنا **علي الوزارة الجديدة أن تصغي لمطالب الثوار بضرورة إبعاد النائب العام والذي وضح جلياً بأنه يعمل لمصلحة الثورة المضادة من خلال تعطيله لسير العدالة** إحدي أهم أركان شعارات الثورة "حرية، سلام وعدالة" الذي زلزل عرش الطغيان، فلن تصل الثورة لنهاياتها المنطقية في ظل عدالة عرجاء!! **كل هذا مع تحريك الملفات الخارجية المهمة من سياسة متوازنة تبتعد عن الوقوع في فخ المحاور الملغومة ثم ربط البنك المركزي بالمؤسسات المالية الدولية** ليتمكن المغترب من التحويل المباشر ويتفادي بذلك سماسرة السوق الأسود المخربين للإقتصاد الوطني،، مما يساهم كثيراً في توفير العملة الأجنبية التي يحتاجها الوطن. نحن ندرك بأن هناك ثلاثة أنماط من الحكام، أولئك الذين يقرنون النظرية بالتطبيق، والذين يجيدون التنظير بلا تطبيق وهناك الذين يفعلون بلا نظرية ولا حكمة! أما الذين يفسدون كل هذا فهم المشاغبون السياسيون! فهم يهدرون ثمين الوقت في اللجاجة والجدل البيزنطي حتي تقع الطامة علي الجميع ويومها لا تجد عبور ولا عابرين وتصبح عبارة (سنعبر وسننتصر) كأنها حلمٌ في ليلة صيف.

العدد

20

أقلام متّحدة

حريّة ــ سلام ــ عدالة

حكومة الشركاء .. هل تعبر؟

رئيس الوزراء أرضى القوى السياسية .. فهل يرضي الشارع الثوري؟

بقلم: إبراهيم سليمان

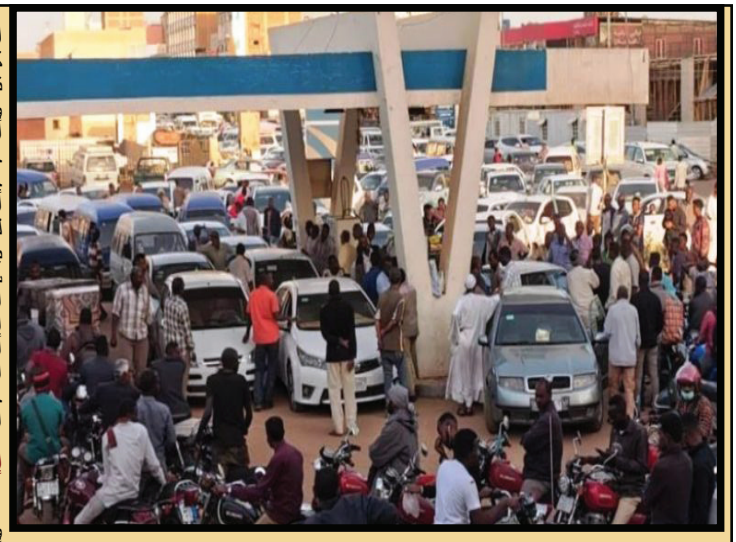

مما يثير الشفقة، أنّ دولة رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك، يكافح بكل ما أوتي من حيل سياسية للتوفيق بين مطلوبات إنتقالية شبه متقاطعة، على الأقل على مستوى ترتيب أولويات تنفيذها، فالمعلوم بالضرورة أنّ ثورة 19 ديسمبر إرتكزت بصورة أساسية على أعمدة ثلاثة، حرية، سلام وعدالة، إلا أننا نلحظ في الوقت الراهن، أنّ تأمين معاش الناس قد قفز إلى الركيزة الأولى، يليها مرتكز العدالة، المتشابك مع السلام. ولأسباب منهجية تتعلق بكيفية الوصول إلى إتفاق سلام جزئي في جوبا العام الماضي، إرتاب الشارع الثوري من مخرجات هذا السلام المنقوص، وتراجع إهتمامه به كأولوية، لذا يبدوا للمراقب، أن السيد حمدوك بتشكيل حكومته الثانية، قد حظى بتوافق المكونات السياسية، على حد تصريحه، إلا أنه قد أثار وجوم الشارع الثوري، الذي فقد نفسه في ألوان التشكيلة التي ولدت من رحم إتفاق جوبا للسلام، سيما وأنّ سمة المحاصصات قد غلبت الكوادر السياسية على الرموز الثورية.

معاش الناس قبل الحريات

تمحور الإهتمام الثوري في الراهن السياسي، حول معاش الناس المتردي، والذي ظن كثيرون أنّ الوعود الحكومية غير الواقعية خلال ما يقارب العامين من تكليف د. حمدوك لتولي الوزارة، لهي كافية لإيجاد حلول مرضية لإحتواء ناريّ الندرة والغلاء، هذا الإخفاق المحزن على وشك أن يحيل مآل ثورة ديسمبر المجيدة إلى ثورة جياع، إندلعت براكينها في معظم أقاليم البلاد، متزامنة مع ميلاد حكومة الشركاء، التي طال مخاضها، لدرجة أزهد الشارع الثوري في جنينها، وهذا مؤشر سلبي على إحتمال نيل هذه الحكومة رضى الثوار، أصحاب الرصّة والمنصة في مآل البلاد ووجهته المستقبلية.

هل ينام شباب الثورة على خشخشة الدولارات الموعودة؟

إستمرار التوجهات الحكومية إلى القروض بالشروط الدولية المذّلة، كمنهج أوحد للمعالجات الإقتصادية، لم تقربها إلى رضى الشارع الثوري زلفا، وبات معلوما من التجارب العالمية، أنّ البنك وصندوق النقد الدوليين لا خير فيهما، وأبلغ دليل على عدم خيرتهما، فقد أوهما للحكومة السابقة، أنّ لا سبيل لتحقيق الوفرة بالنسبة لسلعتيّ الوقود والدقيق أو القمح، إلا برفع الدعم الحكومي عنهما، وتحرير سعريهما، إلا أنّ الواقع قد كذب هذه الوصفة. وعليه، لم يسلم واقع معاش الناس من إستمرار التردي، الذي أخرج غالبية الشعب عن دائرة المقدرة الشرائية، وأوصل التضخم إلى أرقام خرافية، دون مبالاة من قبل دهاقنة الحلول الدولية، ورباتب المؤسستين.

إلى متى تنتظر حكومة الشركاء الدولارات الدولية؟

وما يزيد الوضع ضغث على إبالة، أنّ السيد رئيس الوزراء يسترق السمع لخشخشة الدولارات الدولية على علات تبعاتها، بسقوفات مفتوحة، دون أن يكون لديه بدائل أخرى، وهو دون غيره يعلم علم اليقين، أنّ المؤسسات الدولية، وحتى الدول العظمى الغنية، لن تقرضه سنتاً واحدا، أو تستثمر دولار أخضرا في البلاد، ما لم يرفع سيادته هيمنة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية يديها عما يتقارب ال 80% من إقتصاديات البلاد، وهي معفية من الضرائب ومستثناه من الجمارك، ولا تعرف الشفافية المالية، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتنافس التجاري الضروري للمستثمر الأجنبي.

هل ينخس حمدوك عش الدبابير "الإقتصادي"؟

وبكل أسف السيد رئيس الوزراء، يعرف نفسه أنه أضعف من أن يمس هذه الشركات المحمية من المكون العسكري بالمجلس السيادي، سيما وأنّ وزير ماليته في التشكيلة الجديدة، هو الآخر عسكري المزاج، إسلاموي الهوى، وعودة الوزيرة المكلفة سابقا هبة، المتملقة والمتسترة للمكون العسكري، لذا لا يتوقع الشارع الثوري، حدوث تغير جوهري في هذا الواقع المعيب إقتصاديا وثوريا، والذي يمثل أم المعضلات في واقع البلاد المأزوم، والمحدد الأكبر لمصير الفترة الإنتقالية برمته، ونتمى أن يكذب الواقع عدم تفاؤلنا هذا، ونرى الخير على يد القادمين.

إقالة النائب العام .. بيد حمدوك لا بيد الثوار

أما عن ملف العدالة، كأولوية ثورية بعد معاش الناس، فإن تجرأ السيد رئيس الوزراء، من إقالة النائب العام الكارثي من تلقاء مسئوليته فبها، وإلا فإنّ مليونية ثورية واحدة لهي كافية لوضع حد لإستهتار مولانا تاج السر الحبر بميزان العدالة، وحينها قد لا يتنبأ السيد حمدوك بسقوفات مطالب مثل هذه المليونيات الغاضبة. باتت قناعة راسخة للشارع الثوري، أنّ في ظل ولاية النائب العام تاج السر، ستضيع أرواح شهداء الثورة، وشهداء الإبادة الجماعية هدرا.

لا سلام بلا كاودا، ولا أمان بلا جبل مرّة

ما لم يسحب السيد رئيس الحكومة بساط السلام، من تحت أقدام المجلس السيادي، فلن يستطع الجلوس على بساط أحمدي مع الحلو وعبد الواحد في كاودا وجبل مرّة، ومن غير هذا لا نظن أنّه سينال رضى الشارع الثوري، ولن يلتفت أصحاب الجلد الراس على منجزاته المنقوصة في هذا الشأن.

خلاصة القول، فرص حكومة الشركاء في نيل إعجاب الشعب، والفوز برضى الشارع الثوري، شبه معدومة، ما تأتي بما لم يأتي به الأوائل.

ebraheemsu@gmail.com